

## \* خليل شاهين \*

### كي يجرؤ الفلسطينيون على الانتصار!

**تساقط** مع خريف هذه السنة العديد من السياسات ووسائل العمل التي اعتمدها الفلسطينيون على مدى عقدين منذ توقيع اتفاق أوسلو. وسبق ذلك صيف دموي مؤلم لكنه ربما يكون مفصلياً في بدء التحول نحو تبني استراتيجيات جديدة للكفاح التحرري الفلسطيني، وهذا الأمر مرهون بقدرة القيادة الفلسطينية على تحويل المخاطر والتحديات إلى فرص تخدم القضية الفلسطينية.

فمع توقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ولو إلى حين، واستمراره عبر تعميق الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، وتفجّر ظاهرة العنصرية ضد فلسطينيي ٤٨ على المستويين الرسمي والشعبي في إسرائيل، وجد الفلسطينيون أنفسهم يقفون في مربع الجدل بشأن سؤال: ماذا بعد العدوان وفشل إطار التفاوض الثنائي برعاية أميركية احتكارية؟ وفي سياق الإجابة، تطفو خلافات تطال تحديد الطرف المسؤول عن بدء عدوان تموز / يوليو ٢٠١٤، وتقويم نتائجه بين انتصار أو انكسار، لكن الجميع يتفق على أن ما بعد عدوان غزة لن يكون كما قبله. وهذه الخلافات تحدث بفعل ارتدادات العدوان وما خلفه من خسائر فادحة في الأرواح والأموال والبنية التحتية من جهة، وإخفاقات المسار المعتمد منذ ما قبل توقيع اتفاق أوسلو في مواجهة تعمق الاحتلال والاستيطان من جهة ثانية، وتعثر تحقيق المصالحة الوطنية من جهة ثالثة. غير أن القراءات التي تتبناها فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني، على تباينها، بل تناقض استنتاجاتها أحياناً، تعكس الشعور المشترك بالمأزق الذي تعانیه القضية الفلسطينية، والحاجة إلى البحث عن مخارج تتيح استعادة زمام المبادرة، في ظل انشغالات إقليمية ودولية بأولويات لم تعد قضية الصراع العربي - الإسرائيلي بينها، على الأقل على المستويات الرسمية.

#### سياق العدوان

جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد حملة قمع وتنكيل واسعة النطاق في الضفة الغربية في إثر اختفاء ثلاثة مستوطنين في ١٢ حزيران / يونيو الماضي، ثم العثور على جثثهم في ٣٠ من

الشهر ذاته. فقد اعتقلت سلطات الاحتلال خلال شهر واحد من اختفاء المستوطنين ١٠٠٤ مواطنين في الضفة الغربية وأراضي ٤٨، بينهم ١٢ نائياً و٦٠ أسيراً محرراً بموجب صفقة شاليط لتبادل الأسرى، وفق بيان أصدره نادي الأسير الفلسطيني في ١٢ تموز / يوليو الماضي.<sup>١</sup>

ووفقاً لبيانات نشرها جيش الاحتلال نفسه، فإن الحملة أيضاً حتى نهاية حزيران / يونيو، شملت دهم وتفتيش ٢٢١٦ منزلاً، وتدمير ١٧ مبنى أقيمت بشكل "غير قانوني" بحسب الوصف الإسرائيلي، وكذلك دهم ٦٣ مؤسسة اجتماعية، ومكتبتين لمحطتين إعلاميتين، ومصادرة أموال تعود إلى ٨٤ مؤسسة بذريعة علاقتها بحركة "حماس"، بينما شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي ٣٤ غارة على أهداف متفرقة في قطاع غزة حتى قبل أن تقرر حكومة بنيامين نتنياهو رسمياً بدء عملياتها العسكرية ضد القطاع.<sup>٢</sup>

واستشهد أيضاً ٧ فلسطينيين برصاص الاحتلال خلال سلسلة من الهبات الشعبية تركزت في مدينة القدس وأراضي ٤٨، احتجاجاً على اختطاف وحرق الفتى محمد أبو خضير في شعفاط على يد مجموعة من المتطرفين اليهود في ٢ تموز / يوليو.

وفي ٧ تموز / يوليو صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر ("الكابينت") على توسيع العدوان ضد قطاع غزة، وفي ١٥ تموز / يوليو أعلن المجلس موافقته على المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، في مناورة لم تحجب الموقف الإسرائيلي الحقيقي مثلما عبّرت عنه قرارات "الكابينت" في اجتماعه قبل ذلك بساعات، والقاضية بتوسيع العدوان واستدعاء مزيد من قوات الاحتياط إلى جانب ٤٠,٠٠٠ جندي تم استدعاؤهم في وقت سابق استعداداً لمعركة برية محتملة.

أمّا "حماس"، فرفضت المبادرة المصرية وأكدت أنها لم تطلع عليها "إلا عبر وسائل الإعلام". وقال أبو زهري: "إعلان نتنياهو وقف القتال من طرف واحد هو أمر ليس له قيمة، ونحن لم نقاتل من أجل وقف القتال، نحن قاتلنا من أجل رفع الظلم عن شعبنا الفلسطيني بشكل عام، وأهل غزة بشكل خاص"<sup>٣</sup>، في حين أعلنت حركة الجهاد الإسلامي تحفظها على المبادرة مع ترحيبها بالدور المصري، بينما رحّب الرئيس محمود عباس بالمبادرة.

## رؤية نتنياهو

وعلى الرغم من الخلاف الفلسطيني بشأن المبادرة المصرية، فإن اتساع نطاق العدوان قدّم دلالات على أن الهدف الإسرائيلي لا يقتصر على توجيه ضربة إلى حركة "حماس" وباقي فصائل المقاومة، أو تدمير واستنزاف مخزونهما من الصواريخ والقذائف، أو حتى الاكتفاء بفرض معادلة "هدوء في مقابل هدوء" في العلاقة مع قطاع غزة، بل إنه سعى لكسر إرادة المقاومة والصمود لدى الشعب الفلسطيني من أجل فرض الرؤية الإسرائيلية في ضوء وصول المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود، والتطورات العاصفة التي تشهدها عدة دول في المنطقة بعد سيطرة "داعش" على مناطق واسعة في العراق وسورية.

وكان نتنياهو عبّر عن محددات هذه الرؤية التي تُدرج موضوع الحل مع الفلسطينيين في سياق "أفق سياسي" جديد بات (نتنياهو) يروج له استناداً إلى "تحالف أمني" معلن أو مضمّر، مع الدول العربية الأكثر قلقاً إزاء خطر التيارات الإسلامية المتطرفة، وذلك في خطاب ألقاه في أثناء ندوة نظمها "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب في ٩ حزيران / يونيو، أي قبل ٣ أيام من

حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة.

وواقع الحال أن نتنها هو أفصح عن معالم رؤيته هذه بشكل أكثر وضوحاً بعد توقف العدوان على غزة، إذ شدد على أن "التعاون بين إسرائيل والعالم العربي سيؤدي إلى سلام إسرائيلي - فلسطيني"، كما قال في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ أيلول / سبتمبر الماضي.<sup>٤</sup>

### حصار "عقيدة الضاحية"

في سياق محاولة فرض هذه الرؤية، يمكن تفسير الإفراط الإجرامي في استخدام القوة خلال العدوان على قطاع غزة، وكذلك تصعيد الاعتداءات والاستيطان في الضفة الغربية، عبر السعي لـ "كي وعي" الفلسطينيين وإيمانهم بالقدرة على الانتصار لحقوقهم الوطنية، وتحجيم قدرتهم على إفشال رؤية نتنها هو الذي لم تتورع حكومته عن تطبيق "عقيدة الضاحية" على قطاع غزة المحاصر، في إشارة إلى تدمير الضاحية الجنوبية في بيروت خلال حرب لبنان الثانية في سنة ٢٠٠٦. وكانت حصيلة ٥١ يوماً من العدوان ٢١٦٠ شهيداً و ١١,٠٠٠ جريح، وتدمير ١٧,٠٠٠ منزل بشكل كلي و ٤٠,٠٠٠ بشكل جزئي بحسب تقديرات فلسطينية أولية، وذلك على وجه التقريب، فضلاً عن تدمير مئات المساجد والمدارس والمؤسسات الصحية والتعليمية والمجتمعية. أمّا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ("الأونروا") فقالت إن ٨٠,٠٠٠ من منازل اللاجئين في قطاع غزة تضررت، منها ٢٠,٠٠٠ منزل لم تعد صالحة للسكن، بينما بلغ عدد الفاقدين للمأوى ١١٠,٠٠٠، معظمهم من الأطفال، علاوة على استشهاد ١٣٨ طالباً وإصابة ٨١٤ آخرين من طلبة مدارس وكالة الأونروا.<sup>٥</sup> ووفقاً لتقديرات الحكومة الفلسطينية فإن عملية إعادة إعمار قطاع غزة ستكلف ٤ مليارات دولار أميركي على الأقل، نصفها تقريباً تكلفة إعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية (١,٩ مليار دولار)، بحسب الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة، والتي صادقت عليها الحكومة الفلسطينية في ٢٠ أيلول / سبتمبر، استعداداً لمؤتمر المانحين في القاهرة لمصلحة دعم عملية إعادة الإعمار.<sup>٦</sup>

### دور حكومة التوافق

إن الإجابات عن معظم التساؤلات السابقة مرتبطة بتوفر إرادة سياسية لدى القيادة الفلسطينية، وفي مقدمها استكمال مسيرة المصالحة الفلسطينية بالخروج من مأزق عدم تمكين حكومة التوافق الوطني برئاسة رامي حمد الله من ممارسة الحكم في قطاع غزة، بما في ذلك أداء مهماتها كاملة، والوفاء بواجباتها أيضاً تجاه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ويتطلب ذلك تنفيذ جميع بنود اتفاق المصالحة لسنة ٢٠١١، وكذلك اتفاق الشاطئ، ثم وثيقة التفاهات التي توصل إليها وفدان من حركتي "فتح" و"حماس" في القاهرة في ٢٥ أيلول / سبتمبر الماضي، بعيداً عن الانتقائية في تطبيق ما يخدم مصلحة هذا الطرف أو ذاك، وبما يمكن من إعادة توحيد ودمج المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة والقطاع بإشراف الحكومة، وتذليل العقبات التي تعترض عمل الحكومة "وصولاً إلى دمج الموظفين في كافة الوزارات، وتمكين كافة المؤسسات والهيئات والمحافظات من القيام بمهامها المنصوص عليها في النظام الأساسي الفلسطيني"،

و"إنصاف جميع الموظفين المعينين قبل وبعد ١٤ / ٦ / ٢٠٠٧ وفق الأنظمة والقوانين التي تنظم عملهم، وحسب التوصيات التي ستتوصل لها اللجنة الادارية والقانونية" المشكّلة لهذا الغرض، بحسب ما ورد في وثيقة التفاهمات.<sup>٧</sup>

## محكمة الجنايات

أمّا التحدي الثاني المرتبط بالإرادة السياسية، فيكمن في حسم القرار السياسي بالانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية ومساءلة قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين ومحاسبتهم على ما ارتكبه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني، وعلى الانتهاكات والجرائم التي لا تزال مستمرة مثل الاستيطان والتهميش القسري، فضلاً عن توفير عامل ردع للاحتلال يحول دون تكرار ارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني مستقبلاً.

وكان الرئيس عباس اشترط موافقة جميع الفصائل الفلسطينية على الانضمام إلى المحكمة وتحمل أي تبعات قد تترتب على ذلك، من حيث إمكان مساءلة مسؤولين في بعض هذه الفصائل عن انتهاكات للقانون الدولي خلال التصدي للعدوان الإسرائيلي، غير أن توقيع الفصائل وثيقة تؤكد الموافقة على هذه الخطوة لم يترك مجالاً للاستمرار في تأخير الانضمام إلى المحكمة، كما صدرت تصريحات من مسؤولين عدة في حركة "حماس" وباقي الفصائل تطالب الرئيس بتوقيع ميثاق روما والانضمام إلى المحكمة. وقال إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إن "المماطلة في التوقيع على إعلان روما من أجل محاكمة قادة الاحتلال على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني تفریط في حقوق الضحايا"، ولا سيما أن القوى الوطنية وشرائع المجتمع الفلسطيني أجمعت على وجوب الذهاب إلى محاكمة قادة الاحتلال والتوقيع على إعلان روما.<sup>٨</sup>

## لجنة التحقيق الدولية

ومما يعزز ضرورة الانضمام إلى المحكمة، الخطوة التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ٢٣ تموز / يوليو الماضي، في ذروة العدوان على قطاع غزة، عبر تشكيل لجنة دولية برئاسة البروفسور القانوني الكندي ويليام شاباس للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال العدوان، وكذلك الانتهاكات في الضفة الغربية بعد ١٢ حزيران / يونيو الماضي.

وقد شنت إسرائيل حملة ضد مجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق ورئيسها شاباس الذي اتهمته بتبني مواقف عدائية تجاه إسرائيل. لكن شاباس قال تعقيباً على هذه الحملة إنه على الرغم من الضغوط الشديدة التي تمارسها إسرائيل حكومة وإعلاماً، ومطالبتها إياه بالتنحي عن رئاسة اللجنة، فإنه لن يستقيل، مضيفاً: "لا، لن أستقيل إلا إذا رأى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن وجودي على رأس اللجنة سيعطل سير التحقيق، وإلا فلن أستقيل". وأشار إلى أن اللجنة التي يفترض أن ترفع تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار / مارس القادم، "لم تلق معارضة سوى من إسرائيل والولايات المتحدة، والعالم كله يريد تسليط الضوء على ما وقع في غزة.. وتوضيح الحقائق، وهذا دور لجنة التحقيق"، مضيفاً: "عملنا هو البحث عن الحقيقة وإبرازها، وحتى وإن لم تؤد إلى عقوبات، فإظهار الحقيقة يكفي، وإذا تمكنا من تحديد مسؤولين عن جرائم ومحاسبتهم سيكون

هذا ممتازاً.<sup>٩</sup>

وعلى الرغم من مقاطعة إسرائيل لعمل اللجنة الدولية، فإنها تأخذ على محمل الجد ما ستتوصل إليه من نتائج وتوصيات بشأن انتهاكاتها التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب، وكذلك جرائم إبادة بحق عشرات العائلات والتهجير القسري لعشرات الآلاف من الفلسطينيين من أحياء تعرضت للتدمير الشامل مثل الشجاعية وخزاعة، فضلاً عن المجازر المروعة في رفح في ١ آب / أغسطس الماضي، وهي الجرائم التي عكفت على توثيقها طواقم ميدانية تابعة لعدة مؤسسات حقوقية في قطاع غزة. وكشفت صحيفة "هآرتس" عن تشكيل جيش الاحتلال لجنة قانونية بهدف مواجهة أي اتهامات قد تلاحق ضباط الجيش وقادته بشأن ارتكاب جرائم حرب خلال العدوان الأخير. وقالت إنه تم تعيين العميد عويد غور آفي الذي شغل منصب رئيس القوات البحرية سابقاً، مسؤولاً عن اللجنة المشكّلة من مسؤولين عسكريين وممثلي الوزارات المعنية ومكتب رئيس الحكومة، وستكون مهمتها التركيز على جمع المعلومات التي تساعد الجيش في مواجهة مزاعم ارتكابه جرائم حرب، مثل توثيق استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية من طرف "حماس".<sup>١٠</sup>

وبالتوازي مع ذلك، شرعت إسرائيل في شنّ حملة تحريض واسعة ضد الرئيس عباس، دشنها نتنهاه بهجوم غير مسبوق على عباس في أثناء خطابه في الأمم المتحدة رداً على خطاب الرئيس الفلسطيني الذي شرح فيه مبررات خطة التحرك الدبلوماسي الفلسطيني الرامية إلى محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين ضمن سقف زمني محدد. واتهم نتنهاه حركة "حماس" التي ساوى بينها وبين "داعش"، بالمسؤولية عن المجازر بحق المدنيين في قطاع غزة، معتبراً أن عباس "يتحمل المسؤولية لأنه هو الذي شكّل تحالفاً مع 'حماس' في حكومة موحدة". وخاطب نتنهاه الرئيس الفلسطيني قائلاً: "أنت مسؤول عن جرائم الحرب التي ارتكبتها 'حماس'، هذه هي الجرائم، والواجب التحقيق فيها وليس الجرائم التي ادعيتها في خطابك". وأضاف: "هناك العديدون ممن يصفون الدولة اليهودية كدولة تنفذ عمليات إبادة شعب.. أي دولة تقوم بهذا العمل وتحذّر المدنيين وتطلب منهم إخلاء منازلهم قبل الهجوم؟ نحن نعيش في عالم يوجد به شخص (أي عباس) ينكر المحرقة النازية ويتهمنا بقتل وإبادة شعب والتطهير العرقي".<sup>١١</sup>

### عباس أمام الجمعية العامة

كان خطاب الرئيس عباس أمام الجمعية العامة بمثابة إشارة الانطلاق في تطبيق خطة فلسطينية تتكون من ثلاث مراحل متتابعة، تبدأ بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن بعد الحصول على تأييد ٩ من أعضائه، يتضمن إنهاء الاحتلال عن الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية على هذه الأراضي وعاصمتها القدس في فترة أقصاها نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقد جرى فعلاً تسليم نسخة من المشروع إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وفي حالة الفشل في تأمين الأصوات التسعة اللازمة لمناقشة مشروع القرار في مجلس الأمن، أو استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو)، يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة في الانضمام إلى المنظمات الدولية، وفي مقدمها محكمة الجنايات الدولية. أمّا المرحلة الثالثة، فهي وقف التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الإسرائيلية وإعادة النظر في مجمل علاقات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، بما في ذلك تحميل هذه الأخيرة كامل المسؤولية عن الضفة الغربية.<sup>١٢</sup>

وقال عباس في خطابه إن "هذا المسعى يطمح لتصويب ما اعترى الجهود السابقة لتحقيق السلام من ثغرات بتأكيد على هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين، دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي التي احتُلت في العام ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومتفقاً عليه على أساس القرار ١٩٤ كما ورد في المبادرة العربية للسلام مع وضع سقف زمني محدد لتنفيذ هذه الأهداف، وسيرتبط ذلك باستئناف فوري للمفاوضات بين فلسطين وإسرائيل لترسيم الحدود بينهما والتوصل لاتفاق تفصيلي شامل وصياغة معاهدة سلام بينهما".

وأضاف: "من المستحيل العودة إلى دوامة مفاوضات تعجز عن التعامل مع جوهر القضية والسؤال الأساس. لا صدقية ولا جدوى لمفاوضات تفرض إسرائيل نتائجها المسبقة بالاستيطان ولبطش الاحتلال، ولا معنى ولا فائدة تُرتجى من مفاوضات لا يكون هدفها المتفق عليه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس على كامل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في حرب ١٩٦٧، ولا قيمة لمفاوضات لا ترتبط بجدول زمني صارم لتنفيذ هذا الهدف".

وختم عباس خطابه الذي اتهم فيه إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وإبادة في قطاع غزة، بالقول: "هناك احتلال يجب أن ينتهي الآن.. وهناك شعب يجب أن يتحرر على الفور.. دقت ساعة استقلال دولة فلسطين، وأعتقد أنكم تستمعون لدقاتها".<sup>١٣</sup>

وأثار خطاب الرئيس عباس موجة من الانتقادات الإسرائيلية العنيفة، بما في ذلك من أوساط حزب العمل.<sup>١٤</sup>

ولم تكن ردة الفعل الأميركية السريعة أقل حدة من الموقف الإسرائيلي، إذ قالت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، جنيفر بساكي: "كانت في خطاب الرئيس عباس توصيفات مهينة هي في العمق مخيبة للأمال ونرفضها". واعتبرت أن "مثل هذه التصريحات الاستفزازية غير مثمرة وتقوّض الجهود لإيجاد مناخ إيجابي وإعادة الثقة بين الجانبين".<sup>١٥</sup>

لكن فلسطينياً، قوبل خطاب الرئيس عباس بارتياح في مختلف الأوساط التي اعتبرته خطوة متقدمة يمكن أن تؤسس للانتقال نحو تبني استراتيجيا وطنية تعيد الاعتبار إلى القضية الفلسطينية بصفتها قضية تحرر وطني، وإن وُجّهت انتقادات إلى خطة الرئيس التي تعتمد مراحل تربط ما بين فشل مشروع القرار والانضمام إلى الوكالات الدولية، وفي مقدمها محكمة الجنايات، باعتبار ذلك حقاً فلسطينياً لا تجوز مقايضته بأي خطوة أخرى، فضلاً عن استمرار الرهان على المفاوضات، عبر إبقاء الباب مفتوحاً أمام إمكان استئناف المفاوضات الثنائية حتى في حالة النجاح في استصدار قرار من مجلس الأمن.

## إسرائيل تردّ بالاستيطان والتهويد

ولم تكتفِ إسرائيل بشن حملة تحريض ووعيد للرئيس عباس، بل شرعت أيضاً في تسريع عمليات الاستيطان والمصادرة والتهجير القسري وتهويد القدس في محاولة لفرض وقائع تقضي نهائياً على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات، بعد قرار مصادرة ٤٠٠٠ دونم جنوبي الخليل لمصلحة تجمّع "غوش عتسيون" الاستيطاني، من أبرزها المصادقة النهائية على إقامة ٢٦١٠ وحدات استيطانية في مستعمرة "غفعات همطوس" المقامة

على أراضي بلدة بيت صفافا جنوبي القدس، الأمر الذي يعني فصل المدينة المقدسة بشكل تام عن محافظتي الخليل وبيت لحم، وكذلك الاستيلاء على ٢٢ شقة فلسطينية في بلدة سلوان، علاوة على تكثيف العمل على تنفيذ مخطط تهجير آلاف البدو ممن يقطنون في ٢٣ تجمعاً سكانياً شرقي القدس، وتجميعهم في بلدة تقام لهذا الغرض لهم ولتجمعات فلسطينية أخرى في منطقة أريحا.

### جسّ نبض أميركي

وعلى الرغم من هذا التعنت الإسرائيلي، أشارت معلومات صحافية إلى أن الولايات المتحدة تدرس فعلياً إمكان استئناف المفاوضات الثنائية لقطع الطريق على التحرك الفلسطيني في اتجاه مجلس الأمن والمنظمات الدولية عامة. وأكدت صحيفة "معاريف" العبرية، أن الرئيس الأميركي باراك أوباما تعهد بـ "إحباط" أي محاولة لطرح قضية "الدولة الفلسطينية" على مجلس الأمن الدولي، ضمن جملة من "الالتزامات النادرة" التي تقدّمت بها واشنطن في مقابل موافقة إسرائيل على تمديد قرار "تجميد" الاستيطان شهرين إضافيين. وأوضحت الصحيفة أن أوباما نقل رسالة ضمانات أميركية إلى نتنياهو، من خلال المبعوث جورج ميتشل، تضمّنت "التزاماً بتقديم بواكر حسن نية نادرة لإسرائيل، إذا وافق نتنياهو على تمديد مفعول القرار الخاص بتجميد البناء في المستوطنات لمدة ستين يوماً".<sup>١٦</sup> وتتقاطع هذه المعلومات مع تصريحات نُسبت إلى مسؤولين فلسطينيين ودبلوماسيين غربيين في الأراضي الفلسطينية، بشأن تحركات أميركية على "نار هادئة" لتحريك المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، "رغم أنها لم ترق حتى الآن إلى مستوى المبادرة أو التحرك الواضح". وبحسب هذه التصريحات، فإن واشنطن بدأت بجسّ نبض الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للعودة إلى المفاوضات، وسمعت من الفلسطينيين تأكيدات بالرغبة في العودة إلى التفاوض مع الإسرائيليين شرط أن تكون بسقف محدد، وأن تكون هذه المفاوضات واضحة المعالم والبنود، وألا تكون مفتوحة. كما يفضّل الفلسطينيون أن تتوسع الرعاية الدولية للمفاوضات بدلاً من اقتصرها على واشنطن، ولا سيما في ظل اعتقاد الأوساط الفلسطينية أن هدف التحرك الأميركي هو تعطيل مسعى القيادة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

يبقى أن إنجازات الصمود والمقاومة، ومؤشرات تغيير المسار الذي أتبع طوال الفترة الماضية عبر التحول نحو استراتيجية وطنية جديدة لا ترسخ لضغوط استئناف مفاوضات ثنائية تعين حكومة نتنياهو على فتح أفق سياسي أمني مع المحيط الإقليمي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، لا تزال رهناً بتوفر إرادة سياسية تحسم جدل الانتصار أو الانكسار، وتفتح الطريق نحو الأفق المطلوب كي يجرؤ الفلسطينيون على الانتصار. ■

### المصادر

- ١ موقع "البوابة نيوز" الإلكتروني، في الرابط التالي:  
<http://www.albawabhnews.com/682760>
- ٢ موقع وكالة "معا" الإخبارية الإلكتروني، ١ / ٧ / ٢٠١٤، في الرابط التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=709223>



- ٣ المصدر نفسه، ١٥ / ٧ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=713260>
- ٤ المصدر نفسه، ٢٩ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=730849>
- ٥ الموقع الإلكتروني لصحيفة "القدس العربي"، ٣ / ١٠ / ٢٠١٤، في الرابط التالي:  
<http://www.alquds.co.uk/?p=230407>
- ٦ وكالة "معاً"، ٢٠ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=728689>
- ٧ المصدر نفسه، ١٢ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=727014>
- ٨ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الشرق الأوسط"، ١٠ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط التالي:  
<http://www.aawsat.com/home/article/178371>
- ٩ موقع "فلسطين اليوم" الإلكتروني، ٥ / ١٠ / ٢٠١٤، في الرابط التالي:  
<http://paltoday.ps/ar/post/217604>
- ١٠ وكالة "معاً"، ٢٩ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=730849>
- ١١ "القدس العربي"، ٣ / ١٠ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.alquds.co.uk/?p=230423>
- ١٢ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، "وفا"، ٧ / ١٠ / ٢٠١٤، في الرابط التالي:  
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=184463>
- ١٣ موقع "دنيا الوطن"، ٢٧ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/09/27/596885>
- ١٤ موقع "فلسطين اليوم"، ٢٧ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://paltoday.ps/ar/post/216946>
- ١٥ المصدر نفسه، ٦ / ١٠ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://paltoday.ps/ar/post/217655>
- ١٦ الموقع الإلكتروني لصحيفة "العربي الجديد"، ٦ / ١٠ / ٢٠١٤، في الرابط التالي:  
<http://www.alaraby.co.uk/politics/42f79ea0-2619-4e38-ae67-fa0690458ece>